مصير مصر الزراعى بعد الحرب

فى أوائل القرن التاسع عشر قام عالم أحصائى كبير بتحذير العالم من انتشار المجاعات إذا لم يوضع حد لنمو سكان المعمورة . ونظريته فى ذلك أن الزيادة فى إنتاج الأغذية لا تتكافأ مع النمو المضطرد فى سكان العالم .

اهتم علماء الزراعة بهذه النظرية وكان من رأى الكثيرين أن العناصر التى توجد فى الأرض لتغذية النبات التى يزرع فيها تستنفد فيما يؤخذ منها من حاصلات ولهذا فإن خصب التربة يتدهور وغلات الأرض تتناقص . غير أن تقدم البحوث الزراعية أدت إلى استنباط طرق لزيادة غلة الأرض باستعمال المخصبات وتوليد الأصناف الممتازة من الحاصلات والاهتداء إلى طرق مقاومة الآفات الزراعية وتحسين أساليب الزراعة وما إلى ذلك . وقد تلاشى بتطبيق نتائج هذه البحوث الخطر الذى توقعه بعض العلماء السابقين بل رجحت الكفة الأخرى من الميزان إذ أن المحصولات بصفة عامة زادت عن مطالب الأسواق وأصبحت هذه الزيادة خطراً يهدد الزراع بخفض مستوى معيشتهم فقد هبطت أسعار الحاصلات بصفة عامة عقب الحرب العالمية السابقة إلى ما دون نفقات الإنتاج فى بعض الحالات فنشأت بذلك مشكلة التخلص من الكميات الزائدة من الحاصلات وعالجت الأمم هذه المشكلة بحلول مختلفة فوضعت قيوداً ثقيلة على التبادل التجارى بين الأمم وقامت بعض البلاد بإنقاص مساحة ما يزرع من بعض الحاصلات أو بالتصرف فى الكميات الزائدة عن الحاجة من المحصول بإعدامها أو استعمالها فى غير ما قصد به فى إنتاجها وهذه الحلول على اختلافها ليست فى مصلحة مجموع العالم بوجه عام علاوة على أنها لم تحقق كل الفائدة المرجوة منها فى أى بلد من البلاد .

محاضرة حضرة صاحب العزة حسين عنان بك وكيل وزارة الزراعة فى الجامعة الأمريكية مساء يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٤

وكان من حظى أن انتدبت للسفر إلى الولايات المتحدة فى شهر مايو الماضى مع بعض الزملاء لتمثيل مصر فى « مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة » وقد عنى هذا المؤتمر بدراسة الإنتاج الزراعى وتكييفه بما يعود بالفائدة على الشعوب المنتجة وعلى العالم أجمع وقد تناولت بحوث المؤتمر قواعد ومبادئ السياسة الواجبة الاتباع لتحقيق ذلك واتخذت القرارات التى تكفل تضامن الدول وتعاونها لتنفيذ هذه السياسة وما يتصل بها من جميع النواحى وقد حضر هذا المؤتمر مندوبون عن خمسة وأربعين أمة يمثل تعداد سكانها مايزيد على ثلاثة أرباع سكان العالم وقد توافر لى بحضورى هذا المؤتمر واتصالى الشخصى بالكثيرين من كبار الفنيين الذين حضروه وبرحلتى إلى بعض المعاهد الزراعية الأميريكية عقب انفضاض المؤتمر ومقابلتى لبعض ذوى الخبرة فى الشئون الزراعية والاقتصادية بالولايات المتحدة — توافرت لى بذلك معلوت فى ضوئها أستطيع أن أتبين السياسة الزراعية الواجبة الاتباع فى بلادنا .

تبين لى أن بناء عالم ما بعد الحرب سيكون أساسه التعاون والتضامن ما بين الدول فإن مخترعات الطيران والراديو قصرت المسافات ولم يعد فى وسع أمة أن تسعد على شقاء أخرى فإن رخاء شعب من الشعوب يزيد من مقدرته الشرائية فيعود ذلك بالنفع على الأمم الأخرى التى تتصل بها فى تصريف منتوجاتها وقد بدت روح هذا التعاون والتضامن فى مناقشات مؤتمر الأغذية والزراعة وقراراته وهى تقضى بجمع وتبادل المعلومات الفنية التى تؤدى إلى تحسين الإنتاج الزراعى والصناعى وتبادل الخبراء والمواد والمساعدات اللازمة للنهوض بالإنتاج فى جميع بلاد العالم كل بما يلائمها وأنشئت هيئة دولية تسهر على مراعاة ذلك وتعمل على اشتراك الدول فى القيام بالبحوث المشتركة بينها وعلى تنظيم وتوفير ما يلزمها من مساعدات مادية أو فنية وقد صرح الرئيس روزفلت فى خطبته بالبيت الأبيض فى استقباله أعضاء المؤتمر بأنه لن يسمح باستغلال شعب من شعوب العالم وستستفيد مصر من هذا التعاون والتضامن فى بحوثها

الفنية الخاصة برفع مستوى الإنتاج الزراعى وتحسينه وقد ابتدأ هذا التعاون فعلا فى حملة الجراد بالبلاد التى يتربى فيها كما ستستفيد به فى النهوض بالصناعات اللازمة للبلاد وخاصة ما يرتبط بتجهيز الحاصلات الزراعية وصناعاتها .

هناك وجهة عامة أخرى تبينتها وقد أوضحها الرئيس روزفلت فى خطبته بالعبارة التالية « كنا فى الماضى نشجع الصناعة وسخرنا من أجلها جل جهودنا العلمية حتى فاقت فى مستواها وأرباحها ما بلغته الزراعة وجاء العلم بالمدهشات فى الصناعة ولو أننا كرسنا مثل هـذه الجهود الجبارة للزراعة وتمشى الانتاج الزراعى مع الإنتاج الصناعى فى نهوضه لكان ذلك فى مصلحة العالم ومن أدعى أركان السلم خصوصاً وأنه فى مقابل كل رجل يعمل فى الصناعة يوجد رجلان يعملان فى الزراعة » .

وقد أبدى المؤتمر أن النمو السليم للصناعة مما يشد أزر الزراعة لهـذا وجب أن تتمشى نهضتنا الصناعية مع سياستنا الزراعية فيجب العناية بتصدير منتوجاتنا الزراعيـة تامة الصنع بدلا من تصدير المواد الخام بقدر ما يتيسر ذلك كما يجب نشر صناعات منزلية وصناعات ترتبط بتجهيز المحصولات وحفظها وتحويلها إلى منتوجات أخرى فى مراكز الإنتاج نفسها ليزداد اشتغال الأيدى العاملة فى الريف فإن العمل الزراعى فى كثير من الجهات يشتد الطلب عليه فى مواسم معينة ويبقى عاطلا فى أوقات من السنة ولهذا كان قيام بعض الصناعات الزراعية والمنزلية فى الريف مما يرفع من مستوى كسب الزراع وبالتالى مستوى معيشتهم فيزداد نشاطهم وجهدهم مما يعود على الإنتاج الزراعى بالفائدة .

وتعد مصر من أكثر البلاد ازدحاماً بسكانها ، فإنه يخص الفدان الواحد من الأرض المزروعة ثلاثة أشخاص فى المتوسط ، وعدد سكان القطر يزداد بسرعة واضحة . لهـذا وجب وضع برنامج عاجل لاستصلاح المساحات البائرة وتنظيم هجرة أهالى المديريات المكتظة بالسكان إلى الأراضى المستصلحة ووضع القواعد السليمة اجتماعيا واقتصاديا لتعميرهم هـذه الأراضى . واستصلاح

الأراضى البائرة لا يعد مجرد عملية اقتصادية ينظر فيها إلى كلفة الاستصلاح وما يترتب عليه من الإيراد . فإن هذه النظرية يجب ألا تأخذ بها الحكومات الناهضة نظراً إلى ما يترتب على الاستصلاح من فوائد جمة ، كتحسين الحالة الصحية للانسان والحيوان وتشغيل العاطلين وتغذية الشعب من منتوجات بلاده ، وغير ذلك من الفوائد الاجتماعية والسياسية . كما أنه لا يقف استصلاح الأرض بمقتضى النظريات الحديثة عند حد علاجها حتى تستزرع وإنما يقتضى القيام بجميع الأعمال الأخرى التى تجعل الأرض المستصلحة وسطاً صالحاً للاستثمار الزراعى كانشاء الطرق الزراعية والمواصلات الأخرى ، وتوفير ماء الشرب ومساكن العمال ومعاهد العبادة والتعليم وما إلى ذلك .

وزيادة مساحة الأراضى الزراعية ليست هى كل الحل الذى تقتضيه أحوالنا الزراعية ، فقد يدعو الأمر لوضع تشريعات تنظم الملكية الزراعية فى بلادنا ، فإن الملكيات المتناهية فى الصغر لا تبيح لمالكيها أن يعيشوا فى مستوى مناسب ولا تحسن إدارتها اقتصاديا وزراعياً ، ومن رأيى وجوب وضع حد أدنى للملكية الزراعية بأن تمنع تجزئة المزارع التى لا تزيد عن هذا الحد وتؤول ملكيتها فى حالة التوارث إلى أرشد الورثة مع تعويض بقية الورثة عن حقوقهم فى مثل هذه التركات ، وقد يأتى يوم يدعو فيه الحال إلى وضع حد أعلى أيضاً للمساحة الزراعية التى يمكن أن يمتلكها شخص واحد حتى تتسع الأرض التى لدينا لمحترفى الزراعة . كما أن هناك ناحية أخرى فى نظام الملكية الزراعية عندنا تحتاج إلى العلاج ، وهى حالة تناثر الملكيات الصغيرة التى لمالك واحد ، إذ يجب تسهيل المبادلة عنها لجمعها فى قطعة واحدة .

ولا يخفى أن الأراضى الزراعية هى فى الواقع تراث تعتز به البلاد ، وهو خير ما لدينا من رؤوس الأموال ، لأنه غير قابل للنقل ، كما أنه ضرورى لغذاء الشعب . لهذا وجب على الحكومة أن تتخذ من الإجراءات ما يكفل الاحتفاظ بخصب التربة واستصلاح الفاسد منها ، ولله الحمد لا يصيب أراضينا الزراعية

الانهيار (Erosion) الذى أصبح خطراً شديداً فى بلاد أمريكا وغيرها من البلدان ، غير أن هناك أمرين واجب العناية بهما لحفظ خصب أراضينا ومنع تدهورها : الأول توفير الصرف لجميع الأراضى . والثانى اتباع دورة زراعية جيدة فى تعاقب الحاصلات والعناية بخدمة الأرض وتسميدها .

وقد وصلت البحوث الزراعية إلى نتائج موفقة فى زيادة غلة الحاصلات وتحسين مرتبتها ، ويجب أن يكون فى مقدمة ما نعنى به متابعة هذه البحوث وزيادة الاعتمادات الخاصة بها واتخاذ الإجراءات التى تكفل تطبيقها لدى الزراع صغيرهم وكبيرهم من تعميم التعليم الريفى وتوجيهه زراعيا ، والنهوض بالتعليم الزراعى بصفة عامة واتباع مختلف طرق الإرشاد والدعاية مع تذليل الصعوبات التى يجدها الزراع فى الحصول على المال بفوائد معقولة لخدمة زراعته وشراء البذور والأسمدة والماشية وآلات الزراعة وما إلى ذلك .

. . .

قد تكلمت بإيجاز عن السياسة الواجبة الاتباع لتوسع الإنتاج الزراعى فى بلادنا ورفع مستواه ، غير أن هناك عاملا له أكبر الأثر فى ذلك ، وهو الفلاح الذى يعمل فى فلاحة الأرض ، فإن نجاح هذه السياسة إلى جانب واجبنا نحو أهم العناصر التى يتكون منها الشعب المصرى — لتقتضى العناية بصحة الفلاح ومعيشته من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية ، ولا يسمح لى الوقت بالإطالة فى شرح الإصلاحات الضرورية فى ذلك ، وأن ما تقوم به حكومتنا الحاضرة فى هذا السبيل ما يغنينى عن ذلك ، فأكتفى بسرد أهم الإصلاحات الواجبة . وهى علاج الأمراض المستوطنة وتوفير مياه الشرب بالقرى وردم المستنقعات وتدبير الوسائل الصحية للتخلص من الفضلات وإدخال النور وأشعة الشمس فى مسكنه وتوفير العلاج الوقائى والطبى له وتعزيز الأمن فى الأرياف ونشر التعليم والتعاون والدعاية إلى الفضيلة والتمسك بأهداب الدين وغرس أصوله الصحيحة فى النفوس وتجميل القرى وتجييب سكناها وتوفير وسائل الحياة

الهائلة فيها وأن نرفع من مكانة الفلاح ونقيم له الأعياد الزراعية ونشاركه فيها ونطلعه على مساوىء الحياة فى المدن ولا نحرمه من الملاهى البريئة والألعاب الرياضية الملائمة لبيئته . وإتماماً لهذا البرنامج الإصلاحى يجب العمل على تحسين غذائه — وسأتكلم عن ذلك فيما بعد — وعلى زيادة كسبه بنشر الصناعات الملائمة للريف ورفع مستوى الإنتاج الزراعى ، وقد شرحت ذلك فيما تقدم .

وهناك موضوع جدير بالنظر وهو علاقة المالك بالمستأجر فإنه من الخطأ أن يعدا طرفين تتناقض مصالحهما ويقع الغبن فى أكثر الحالات على المستأجر إذ فى الواقع هما شريكان أحدهما يكتتب فى هذه الشركة برأس ماله والثانى بخبرته وجهده وفى نفع الواحد منهما نفع للآخر لهذا يجب فحص أنظمة الإيجار السارية فى مختلف مناطق القطر ووضع التشريعات التى تكفل تحقيق العدالة فيها واحترام عقود الإيجار .

. . .

أنتقل الآن إلى الكلام عن برنامج ما يجب أن تنتجه بلادنا زراعياً — لقد أفاض مؤتمر الأغذية والزراعة فى البحوث الخاصة بذلك ووضع الأنظمة التى تكفل تحسين تسويق وتصريف الحاصلات بأسعار مجزية ولا يتسع لى الوقت لشرح ذلك لهذا أكتفى بموضوع الإنتاج .

لقد اضطرتنا الحرب الحالية للخروج عن المألوف فى أوضاعنا الزراعية فوضعت التشريعات للتوسع فى زراعة الحبوب وإنقاص مساحة القطن ولامفر من التزامنا هذه السياسة حتى تنتهى هذه الحرب بل قد نضطر إلى متابعة ذلك إلى أن تستقر الأحوال العالمية وتعود المياه إلى مجاريها فنستطيع إذ ذاك أن نتحول تدريجياً نحو الوضع النهائى لإنتاجنا الزراعى .

ومن مستلزمات هذا الوضع أن نعمل أولا على كفاية الأغذية للشعب المصرى خصوصاً تلك الأغذية التى لا يمكن الاعتماد فيها على ما يمكن أن نستورده من الخارج لصعوبة شحنه أو تعرضه للفساد فى النقل .

لقد أوضح علماء التغذية علاقة الغذاء بالصحة وتبين أن نسبة كبيرة من السكان فى كل بلد لا تأكل كفايتها من الغذاء الضرورى للصحة كما أن عدم توافر عناصر معينة فى هذه الأغذية يترتب عليه انتشار بعض الأمراض وكثرة الوفيات خصوصاً لدى النساء الحوامل والمرضعات والأطفال وذوى الدخل الضئيل ولهذا يجب أن تكون تغذية الشعب الغذاء الوافى أول ما تعنى به الحكومات .

ومما يؤسف له أن الفلاح وهو الذى ينتج الأغذية للبلاد لا يتغذى نفسه الغذاء اللازم له .

والحبوب هى أهم ما نعتمد عليها فى غذائنا وهى تعطى الجسم ما يلزمه من السعرات الحرارية ولكنها لا تحوى العناصر الغذائية اللازمة صحياً كما أنها سهلة النقل بطيئة العطب يمكن سد النقص فيها بما يستورد من بلاد أخرى .

ويجب سند الحبوب بأغذية تحتوى على البروتين والفيتامينات التى تلزم لسلامة الجسم ومقاومته للأمراض وهى ما تسمى بأغذية واقية .

ولحوم الحيوانات معتبرة من الأطعمة الواقية غير أن تربية حيوانات اللحم فى بلادنا غير متيسرة فى جميع مناطق القطر لارتباط ذلك بتوفير العلف لها وارتفاع أثمان الأراضى فى بلادنا لهذا فالتوسع فيها محدود ويجب تعويض ذلك بالعناية بمصايد الأسماك وبتربية الدواجن .

غير أنه من المهم توجيه عناية خاصة لتربية الحيوانات الحلوبة نظراً إلى ما للألبان من مزايا عظيمة فى التغذية خصوصاً للأطفال فيجب أن يكون فى مقدمة برنامجنا الزراعى تشجيع تربية مواشى الألبان والصناعات اللبنية وتشجيع استهلاك الألبان ومستخرجاتها وتسهيل توزيعها على الطبقات المحتاجة إليها من الشعب علاوة على ما هنالك من المجال لتصدير الفائض منها عن حاجة البلاد إلى جهات أوربا لا تتوافر فيها هذه المنتوجات فى شهور الشتاء ومن المهم انتشار زرعة الخضر والفاكهة بحيث يجد الفلاح حاجته منهما على مقربة منه

فيستطيع الحصول عليها بأقل كلفة لهذا يتراءى لى وجوب وضع تشريع يوجب على أصحاب المزارع زراعة نسبة معينة من الخضر والفاكهة للاستهلاك المحلى أولا وللبيع فى المدن ثانية كما تجب العناية بالصناعات المرتبطة بمنتوجات الخضر والفاكهة على اختلافها ومنح التسهيلات التى تضمن التقدم فى ذلك .

وقد انتشرت فى البلاد زراعة البطاطس والكتان ويجب تدعيم زراعة هذه الحاصلات بغيرها ملافاة لاعتماد القطر على محصول رئيسى واحد وهو القطن بقدر الإمكان ويستوجب ذلك إنشاء الثلاجات لحفظ تقاوى البطاطس والعناية بالصناعات الخاصة بالكتان .

. . .

لقد كانت الزراعة فى بلادنا جل اعتمادها على الطبيعة إذا ما جاء النيل بفيضان عال حل الرخاء وإذا ما جاء الفيضان واطئاً حل القحط بالبلاد فلما تولى محمد على باشا الحكم بدأ مشروعات الرى كما أدخل فى البلاد أصنافاً جديدة من المزروعات وأصبح الرى والصرف ، والتقدم فى زراعة القطن أهم عوامل التقدم فى الزراعة المصرية منذ هذا التاريخ ثم جاء المغفور له فؤاد الأول بعامل جديد كان له أكبر الأثر فى نهضة الزراعة فى عهده المجيد إذ كان جلالته أول عامل على تقدم البحوث العلمية والفنية وعلى تطبيق نتائج البحوث الزراعية فى مزارعه الخاصة ونشرها فى البلاد وها نحن نرى عهد مولانا فاروق الأول يمتاز بفتح جديد ذلك هو رقى الزراعة بتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية وهى أمتن دعائم نهضتنا الزراعية حفظه الله ذخراً للبلاد .